للمجهول فى التثنية لان جميع الافعال المبنى واما الاعراب فيها لعارض مشابهة بالاسم ولان
حرف كعبارة عن الظاهر لان المتبادر منه مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة [illegible] ان
العروض وكتبا وكمن ما اصله البناء مبنى سواء بنى كما هو اصله او عرضه كالاعراب

أن اصله ان ح

قوله وهو ما اختلف آخره [illegible] وزاد بعضهم الجمل من حيث هي هي جمل قوله فاعتبر فيها العلامة
يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه بسهولة [illegible]
كزيد فى قام زيد او لم يوجد كزيد وحده لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم مشابهة
لمبنى الاصل قوله عنده اى عند بعض [illegible] وقع فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى
افراده فتوهموا ان حقيقة المعرف [illegible] ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله
فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة تتبع والسماع فهم يستغنى عن تعلم ما جمعه
[illegible] ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا وتتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم [illegible]
[illegible] وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه
فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من تعريف المعرب الخ الاستدلال به
الا ان ليس فى نفس التعريف وبل التعريف وقع المقصود من التعريف وبيان
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب
مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره به ولا شبهة فى حصول الوجه الصالح
من

قوله من عوارضه اى العارضة اى المنفكة عن الاسم كلفظ زيد فانه يصدق عليه انه اسم معرب مع انه ليس فيه اختلاف الآخر باختلاف العوامل لانه ليس عاملا حتى يختلف آخره [illegible]

[illegible] وهو لا يكون الا فى الاعراب بالفعل

19

من تعريف المعرب لصحة ان يقول زيد فى قام زيد معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل فيه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشئ على نفسه فى ضمن الدور اولا فى ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد فى المثال المذكور معرب
اى مما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد
مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
تقدمت والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اى من معرفة ان هذا او ذاك او ذلك
معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما اختلف آخره باختلاف
العوامل والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريفه بمفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب
الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل فى التوقف فان الحكم بنفسه
مفهوم الاختلاف متوقف وهى واحدة فى صورة الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما اى او بالتبدل الحقيقى تبدل ذات بذات الذات وبالتبدل
الحكمى تبدل حالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل فى حكم تبدل الذات
قوله او صفة اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)